السعدون استقبل سفير قطر لدى البلاد

ا السعدون مستقبلا السفير القطري

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد قطر الشقيقة لدى الكويت على بن

السعدون في مكتبه أمس سفير دولة عبدالله ال محمود.

و إذا عاد المحكوم عليه في

الجريمة السابقة لارتكاب

الفعل ذاته خلال سنة من

تاريخ الحكم النهائي عليه

بها يعاقب بالحبس مدة لا

تتجاوز سنتين وبغرامة

لا تتجاوز ألفى دينار أو

والنص بهذه الصياغة

جاء لیشمل کل من تشبه

بالجنس الآخر لأي غرض

من الأغسراض لأنه يعد

ترويجا ودعوة للتشبه

ويؤثر سلبا على بعض

تناول المشرع تجريم

فعل الأمتناع عن تبليغ

السلطات العامة عن

المتشبه بهدف تحجيم هذه

الظاهرة السلبية والحد

من انتشارها وتفشيها

بالمجتمع ، وحدد المسؤول

عن ذلك تحديدا جامعا

مانعا غير مبهم وغير قابل

للتأويل فنصت الفقرة

كل مسؤول في القطاع

العام أو الأهلى أو النفطي

يتولى بشكل مباشر إدارةً

موظفين ، أو عمال ، أو طلبة

أيا كانت مراحلهم الدراسية

، أو متطوعين أو رياضيين

، من الجنسين ،علم بوجود

متشبه ضمن الأشخاص

المذكورين أعلاه الخاضعين

لرقابته وإشرافه وتوجيهه

، وامتنع عن إبلاغ السلطات

العامة عنه ، يعاقب

بالحبس مدة لا تتجاوز

سنة واحدة وبغرامة

لا تتجاوز ألف دينار أو

بإحدى هاتين العقوبتين ، لا

يجري حكم هذه المادة على

زوج المتشبه أو أصوله أو

ونصّت المادة الثانية على

بنشر هنذا القانون

بالجريدة الرسمية ويعمل

به من تاریخ نشره وعلی

رئيس الوزراء والوزراء –

كل فيما يخصه – تنفيذ هذا

الخطيرة التي أخذت في

وبخصوص موضوعي

الرشوة والواسطة أوضح

هايفأن اللجنة رأت أن هذا

الشق يتعلق بالمنظومة الإدارية ويفترض أن

تقوم الجهات الأدارية

بمراقبة الأداء الحكومي

وتقديم رؤيتها إلى اللجنة

حال دعوتها لمناقشتها

والاطلاع على رؤيتها في معالجة الظواهر السلبية

وتطويرها العمل الإداري

الذي يقضى على مثل هذه

وذكسر إن اللجنة

ستدعو جميع المسؤولين

لمناقشتهم في تكليفات

المجلس للجنة لرفع

تقريرها قبل نهاية دور

بهرجة يقوم بها بعض

أن هناك أطرافاً تسعي

إلى الإسساءة إلى الوضع

الديمقراطي في الدولة وإلى

مجلس الأمة لتصويره أنه

لم يقم بأى إنجاز، لافتا إلى

أن كل القوانين التي ترتبط

بمصلحة الشعب سبتم

إقرارها قبل نهاية هذا العام

كونها تحتاج إلى دراسة

حتى لا تكون هناك أي ثغرة

لأي قانون يصدر من قبل

وأشار إلى أنه "اذاالحكومة

كانت جادة تستطيع من

خلال القرارات أو التعاون

في إقرار هذه القوانين التي

ترفع هذه المعاناة عن هذا

الشعب"، مؤكدا أن هناك

وزراء غير متعاونين وغير

جديرين بالمنصب الوزارى.

محلس الأمة.

وأوضح المويزري

الظواهر السلبية.

الانعقاد الحالي.

" ب" مُنَّه على أنه:

فئات المحتمع

بإحدى هاتين العقوبتين.

No. **4429 الإثنين** | 27 ربيع الآخر 1444 هـ | 21 نوفمبر 2022 م | **السنة الخامسة عشرة** 

### سواء في لباسه أو كلامه أو حركته في مكان عام

# معاقبة كلمن تشبه بخلاف جنسه الفطري بالحبس سنة وبغرامة لا تجاوزا لف دينار

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بإضافة فقرة للمادة 198 من القانون رقم 16 لسنة 1960 بشأن قانون الجزاء.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب محمد هايف، وحمدان السعسازمسي، ود.مسيسارك الطشة، وحمد العبيد، وثامر السويط، بمعاقبة كل من اتخذ مظهرا خارجيا خلاف جنسه الفطري سواء في لباسه أو كلامه أو حركته في مكان عام يعاقب بالحبس لمدة لا تجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تجاوز ألف دينار أو إحدى هاتين العقوبتين.

ونص الاقتراح على ما

- بعد الاطسلاع على الدستور. - وعلى قانون الجزاء

وقم 16 لسنة 1960 . - وبعد موافقة مجلس الأمة صدّقنا على هذا القانون وأصدرناه. " مادة أولى "

بنضاف لنبص المبادة '198" من القانون رقم '16" لسنة 1960 المشار إليه الفقرتين التاليتين:

"أ" كل من اتخذ مظهرا خارجيا خلاف جنسه الفطرى سواء في لباسه أو كلامه أو حركتة في مكان عام أو روج لذلك يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تجاوز ألف دينار أو إحدى هاتين

العقوبتين. واذاً عاد المحكوم عليه في الجريمة السابقة لارتكات الفعل ذاته خلال سنة من تاريخ الحكم النهائي عليه بها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تتجاوز ألفى دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

" ب كل مسؤول في القطاع العام أو الأهلي أو النفطى يتولى بشكل مباشر إدارة موظفين ، أو

عقدت لجنة القيم والنظواهر السلبية

اجتماعا أمس لمناقشة

تكليف المجلس لها ببحث

ودراسة قضابا المخدرات

والتفكك الأسري والرشوة

وقال رئيس اللجنة النائب محمد هايف في

تصريح صحافي بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة

أمس إن اللجنة ناقشت

موضوعات مهمة ضمن

وذكسر هايف إن من

ضمن هذه الموضوعات

التفكك الأسري والمخدرات

والواسطة التى تصادر حقوق الآخرين وتعدم

فرص الكفاءات التي

تستحق المناصب وكذلك

الرشوة المنتشرة في

قال النائب شعيب

المويزري ان مجلس الأمة

سيقر كل القوانين التي

ترتبط بمصلحة الشعب

قبل نهاية هذا العام، مطالبا

الحكومة بالتعاون في إقرار هذه القوانين لرفع المعاناة

وأوضت المويزري في

تصريح بالمركز الإعلامي

لمجلس الأمة إن الشعب

بأكمله ينتظر من مجلس

الأمسة والحكومة إنهاء

المعاناة التي يعاني منها

الشعب، مشيرا إلى أنه منذ

جلسة افتتاح المجلس حتى

الآن تجاوزنا شهر ويومين

ولم نر أي معالجات أو

حلول ترفع هذه المعاناة

التي يعانون منها لسنوات

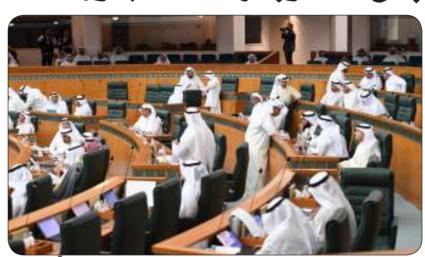
وأضاف المويزري انه

اجتمع مع وزير المالية

عن الشعب.

تكليف المجلس لها.

والغش والواسطة.



5 نواب يقترحون إقرار عقوبة لكل من تشبه بالجنس الآخر

الدستورية في الطعن رقم

5 لسنة 2021 «دستوري»،

عمال ، أو طلبة أيا كانت مراحلهم الدراسية ، أو متطوعين أو رياضيين، من الجنسين علم بوجود متشبه ضمن الأشخاص المذكورين أعلاه الخاضعين لرقابته وإشرافه وتوجيهه ، وامتنع عن إبلاغ السلطات العامة عنه، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تتجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ولا يجري حكم هذه المادة على زوج المتشبه أو أصوله أو فروعه .

ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاریخ نشره وعلی رئيس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

" مادة ثانية "

أمير دولة الكويت نواف الأحمد الجابر

الصباح ونصت المذكرة الإيضاحية

على ما يلي: لمّا كان تشبّه الذكر بالأنثى أو تشبّه الأنثى بالذكر أمراً مستنكرا ومخالفا لفطرة الإنسان السوّية إلتى فطره الله عليها فضلا عن أنه منهى عنه شرعاً لمخالفته نصوصا شرعية قطعية الدلالة فقد قال صلى الله عليه وسلم: «لعن الله

المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال» "رواه البخارى"، واللعن المقصود سهذا الحديث الشريف مقتضاه هو الطرد من رحمة الله سبحانه وتعالى. وبعد صدور حكم المحكمة

بعدم دستورية التعديل الذي جاء به القانون رقم 36 لسنة 2007 على المادة 198 من قانون الجزاء النذي أضاف إلى الأفعال المعاقب عليها بموجب تلك المادة فعلا جديدا هو «التشبه بالجنس الآخر بأي صورة من الصور»، مستِّنة المحكمة ذلك بقو لها: «إن النص جاء من دون أن يتضمن معيارا موضوعيا منضبطا يتعين مراعاته لتحديد ذلك الفعل المؤثم قانونا، وما يعد تشبها بالجنس الآخر وما لا يعد كذلك، بل جاءت عبارته بالغة العموم والاتساع يمكن تحميلها بأكثر من معنى، على نحو قد تتعدد معه تأويلاتها، وما أوردته

المذكرة الإيضاحية للقانون من صور التشبه يكشف عن مدى الاتساع الذي يمكن أن تحمل عليه هذه

ضابط بقيدها». ولما كان الحكم بعدم دستورية ذلك النص قد ترك فراغاً تشريعياً يتطلب من مجلس الأمة التدخل السريع لسد ذلك الفراغ بما يتواءم مع الحكم الصادر بعدم دستورية النيص السيابق ويضع نصّاً منضبطاً يُراعَي كلّ قواعد التجريم المستقرة من انضباط في النص ووضوح تام من دون حاجة إلى تأويل أو تفسير، فقد جاء نص هذه الفقرة ليحقق هذه الغاية ويتسق مع حكم المحكمة الدستورية من جهة وباقي قواعد قانون الجزاء

عناصر الضبط والإحكام الموضوعي، وانطوائها على خفاء وغموض قد يقع معه الكثير في دائرة التأثيم، إذ يصبح تقدير الأمر في النهاية متروكا للجهات القائمة على تطبيق القانون وفقا لتقديرها ومن دون

من جهة أخرى فنصت على

"كل من اتخذ مظهرا خارجيا خلاف جنسه الفطرى سواء في لباسه أو كلامه أو حركته في مكان عام يعاقب بالحبس لمدة لا تجاوز سنة واحدة ويغرامة لا تجاوز ألف دينار أو إحدى هاتين

الدمخي : نرفض تهوين العمل الرقابي عدم حضور رئيس جهاز المراقبين الماليين أطاح اجتماع «الميزانيات»



وقال رئيس اللجنة النائب د. عادل الدمخي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ، إن الاجتماع كان مقررا لمناقشة تقاريس جهاز المراقبين الماليسين عن تنفيلذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة

وأوضح أن عدم حضور رئيس الجهاز فيه نوع من عدم احترام اللجنة، مؤكدا

وفعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعها الثامن المقرر أمس مع جهاز المراقبين الماليين، لعدم حضور رئيس الجهاز، بينما حضر نائب رئيس الجهاز بالتكليف وفريقه .

والمؤسسات المستقلة.

أن هـذا الأمر مهـم جدا وهو رسـالة لكل

أنه إذا كان هناك عذر عن عدم الحضور فيجب أن يكون عذرا حقيقيا يحول دون حضور المسؤول. وبين الدمخي أن هدف اللجنة هو تفعيل دور الجهات الرقابية ، وبالتالي عدم الحضور يعتبر تهويناً من أهمية

العمل الرقابي ، مشيرا إلى أن اللجنة

تناقبش ميزانيات وحسابات ختامية

وهى مواضيع أصيلة مكلفة بها اللجنة

الجهات والوزارات بأن عدم الحضور

من دون اعتدار يحمل رئيس الجهة

وشدد الدمخي على ضرورة احترام إرادة الأمنة ولجنَّنة المنزانسات، مبيننا

الحكومية والوزير المسؤولية.

وليست مسائل فرعية. تساءل عن مسيبات استقالة مدير جامعة الكويت

# الانبعى يطالب بإنهاءملف تطويردروازة العبدالرزاق



عبدالله الأنبعي

طالب النائب عبدالله الانبعى بإنهاء ملف تطوير دروازة العبدالرزاق، وتوضيح أسباب استقالة مدير جامعه الكويت ومكافأته إن كان محسنا

ومحاسبته إن كان مسيئا.

وقال الأنبعى فى تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمنة " في الوقت الذي نهنئ فيه الأشقاء في قطّر بهذا الافتتاح الكبير لمونديال 2022 الذي سيضيف زخما لدول الخليج، نعزي فيه أنفسنا بفشل 4 حكومات متعاقبة فى تنفيذ مشروع دروازة العبدالرزاق

والذى تستغرق مدة تنفيذه 90 يوما. وأوضح أن مشروع دروازة العبد الرزاق تم إيقافه بعد البدء فيه، وسط تقاذف المسؤوليات خلال حكومات

واضحة تجاه هذا الملف. من جهة أخرى، تساءل الأنبعي عن مستبات استقالة مدير جامعه الكويت ، وإن كان مديس الجامعة بملك ملفات فساد فلماذا بقدم استقالته؟، مطالبا بمكافأته إن كان محسنا ومحاسبته إن کان مسیئا.

متعاقبة، مطالبا برؤية حكومية

## اللجنة بحثت أيضا موضوعي الرشوة والواسطة

العبارة، وافتقادها إلى

# «الظواهرالسلبية» تدعو وزيرالداخلية لمناقشة قضية المخدرات وأسباب انتشارها

حانب من احتماع لحنة الظواهر السلبية

وبين أنه من المفترض الخالد وخفر السواحل

بعض أجهزة الدولة.

وأضاف هايف إن اللجنة وافقت على دعوة وزير

الداخلية الشيخ طلال

والجمارك لمناقشتهم في قضية المخدرات وأسباب لرفع المعاناة عن المواطن

#### وعرض عليه 10 مشكلات يعاني منها الشعب منها ما يختص بالهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة التأمينات وميا يعانيه

<u> ﻠﻮﻳﺰﺭﻱ،ﺳﻨﻘﺮﻛﻞﺍﻟﻘﻮﺍﻧﻴﻦﺍﻟﺘﻰ ﺗﺮﺗﺒﻄﺒﻤﺼﻠﺤﺔﺍﻟﺸﻌﺐﻗﺒ</u>

المتقاعدون، مبيناً أنه طلب منه خفض نسبة الفوائد على الاستبدال إلى 1.5% ولم يبلغني إلى الآن بأي حُل للمشكلات العشر التي ذكرتها له. ولفت المويزري إلى أن وصريحة.

الحكومة الحالية لم تتخذ أي إجراء لرفع المعاناة عن الشعب وهي لا تحتاج إلى فترة الشهر إنما تحتاج فقط لاتخاذ قرارات تعدل وترفع المعاناة عن الشعب خلال نصف ساعة، مشيرا إلى أن جميع المشاكل مفتعلة من قبل الحكومات السابقة وتحتاج فقط إلى قرارات سريعة وواضحة

وأوضح المويزري أن مشكلة الإسكان حلها بسيط جدا من خلال استدعاء شركة عالمية من دون وكيل أو ممثل أو شركة محلية تقوم بتنفيذ المشاريع خلال فترة وجيزة بضمان الدولة المرتبطة يها الشركة، مؤكدا أن هناك مخططا لترسيخ الأزمة في

والحلول صعبة. 📕 شعيب المويزري

تنتهي وبين المويزري أن الحرب ليست تكسبا إعلاميا أو

أذهان الناس وأن المعالجات وأكد المويزري أن هذا الأمر غير صحيح ولكنها محاولات لقرض الرهن العقاري والمطور العقاري، مضيفا أنّ "حل القضية من خلال هذين الطرحين يعتبرأكبر قضية نصب على الشعب وان كل من يدعم فرض الرهن والمطور العقاري أو يحاول تمرير هذا الرهن فإنه في نظري وقناعتى هو إنسان فاسد ولا يريد للقضية أن

على الوزارة والجهات

المعنية أن تقدم خطتها

لمعالحة هذه الآفة

على الفساد ليست فقط إقصاء شخص أو إحالته إلى التقاعد بعد تدميره للبلد وأجهزتها لكن يجب محاسبته قبل إحالته إلى التقاعد، لافتا إلى أن القضية